

الاستخراج لأحكام الخراج

هذا الحديث الحافظ أبو أحمد الحاكم في كتاب الكنى من طريق المعافي بن عمران عن أبي عبدالرحمن الشامي عن عمارة بن عثمان القرشي عن شبيب بن نعيم الكلاعي عن يزيد بن خمير عن أم الدرداء عن أبي الدرداء B هـ عن النبي A بنحوه وقال هذا حديث منكر رواية من فوق المعافي الى يزيد بن خمير مجاهيل قال وأبو عبدالرحمن خليف أن يكون محمد بن قيس المصلوب وإـ أعلم وفي هذا الاسناد مخالفة لرواية بقية التي أخرجها أبو داود وفيه زيادة أم الدرداء .

وفيه حديث آخر من رواية نصير بن محمد الرازي صاحب ابن المبارك عن عثمان بن زائدة عن الزبير بن عدي عن أنس بن مالك B هـ رفعه قال من أقر بالخراج وهو قادر على أن لا يقر به فعليه لعنة إـ والملائكة والناس أجمعين لا يقبل إـ منه صرفا ولا عدلا قال ابن أبي حاتم حدثنا صالح بن أحمد بن حنبل قال سألت أبي عن هذا الحديث فقال هذا حديث منكر ما سمعنا بهذا وقال ابن أبي حاتم وقال أبي هذا حديث باطل لا أصل له وقال الميموني كتبت الى أحمد أسأله عن هذا الحديث فأتاني الجواب ما سمعنا بهذا هو حديث منكر .

وقد روي عن ابن عمر B هما أنه كان يكره الدخول في الخراج وإنما كان الخراج في عهد عمر B هـ ونقل صالح في مسائله عن أبيه نحو هذا الكلام وخرج هذا الحديث يحيى بن آدم في كتابه عن عبيد إـ الاشجعي عن سفيان الثوري عن الزبير بن عدي عن رجل من جهينة عن النبي A وهذا أشبه والجهني مجهول لا يعرف